مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه ويمكن ان يقصد بانه جملة على ما
اقول لا طايل تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى ضابطي كون المسند جملة حيث قالوا
واما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا فلا بد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في
الكلام جملة وما ذكره في التفسير يقتضي ان يعرف اولا كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا وقال صاحب
المفتاح هو ان يكون المسند سببيا كما يدل عليه حين اعني ان يكون سياق كلامه ايضا حيث قال واذا كان
المسند سببيا وانما عرف كل قسم من السببي على حدة ولم يكتف بالاول لعدم تناوله نحو انطلق ابوه لان البناء
يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس فلا يصدق على نحو انطلق انه مبني على ابوه ولو بدل البناء
بالاسناد او الحكم وقيل هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم بثبوته لشيء او انتفائه عنه مطلوب
التعليق بغير لشمل القسمين معا لكنه يدخل فيه نحو منطلق ابوه ولو قيد المسند بكونه فعلا لخرج ايضا نحو
ابوه منطلق فلذلك قصد واشترط في السكاكي كون المسند فعلا ليخرج نحو منطلق ابوه اقول ولا يخفى انه سهو
والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اقول وايضا الاحتياج في ضابطه افراد المسند المقيد بالث
يخرج نحو انطلق ابوه لان المسند هاهنا ليس فعليا كما حققته وليس المقصود من نقل التركيب تعدي الحكم
فلا بد من اخراجه بقيد آخر اقول ويمكن ان يقال في قوله اقول هذا الوجه بعيد ولا يقبله طبع سليم على ان المعنى
انما معنى ذلك بل لا يبعد ان يعد امثال ذلك من التاويلات النحوية المضيعة للكلام الذي قيل هي
بمنزلة كثرة الملح في الطعام فهو ح يكون المسند السببي مغايرا للمسند الذي مفهومه كذا وما ذاك الا الجملة من
حيث هي اقول وهو الزمان الذي قبل زمانك اقول انما يعرض فيقال كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون بالنسبة
ظرفا لنفسه وان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكذا كل ترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب
وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين وان جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل
ماخوذا في تعريف الآخر وهكذا يدقق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسيأتي الزمان المستقبل والحق
انها مناقشات واهية لان هذه التعريفات تنبيهات يفهم اهل اللغة معناها ومن تلك العبارات ما هو المقصود
بها ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكروا اما التدقيق فيها فليستفاد من علوم أخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون
القواعد اللفظية المبنية على الظواهر اقول وبعد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه اقول هذا انما يدل على
ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره متجدد حادث بتجدد جزئه الذي هو الزمان وليس
بمقصود وانما المقصود تجدد المسند الذي هو الحدث وما ذكر لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم
تجدد ما يقارنه بل المقارن للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون الزمان محددا احادثا فيه كضرب زيد ولن يكون

اقول

اقول وذلك لان المتبادر من العبارة على ذلك التاويل ان المسند السببي

هذا

مستمرا كعلم الله والصواب ان دخول الزمان الذي من شانه التغير في مفهوم الفعل يؤذن باعتبار التجدد في الحدث
وذلك لان المناسبة بينهما حاصلة اكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه اولى والانسب بهم الدليل على اعتبار الحدوث
في المعنى التي يدل الافعال على اقترانها بازمنة مخصوصة هو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك في تفسيرها به
وما ذكر من الايذان بيان مناسبة وابداء باعث لا دليل مستقل على المطلوب ولذلك قال السكاكي الفعل
موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان في مفهومه مؤذن بذلك فتامل واذا استعملت الافعال في
الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات من هذه الحيثية هذا اذا اريد بالتجدد الحدوث
كما اشار اليه واما ان اريد به التجدد والتقضي شيئا فشيئا فالصحيح انه ليس داخلا في مفهوم الفعل وضعا
بل يفهم من خصوصية الحدث واقتضاء المقام وقد يقصد في المضارع الدوام التجددي وقد سبق تحقيقه
بل لافادة الدوام والثبوت اقول الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم الذي حكم به عليه وليس فيه تعرض
لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا واما الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة
لا من جوهر اللفظ فان قلت قد ذكر الشيخ ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة
قلت قد صرح في المفتاح ان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان اصل الاسم صفة او غير صفة
الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في
زيد طويل وعمرو قصير وجعل المبدا في الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن
وضايق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القراين دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا دون وضع الا مجرد الثبوت والدوام معه باقتضاء
المقام وقد يتكلف الجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل على
الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم
والظاهر ان المراد بالتجدد هناك مطلق الحدوث فان الفعل لم يعتبر في مفهومه وضعا التجدد والتقضي
شيئا فشيئا كما مر واما قول الشيخ ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه
فينبغي ان يحمل على ان المضارع قد يقصد به هذا المعنى كما سلف لان جعل ذلك معتبرا في مفهوم الافعال
وضعا مستبعد نظرا الى الماضي والى الافعال التي يقع آنا ويستمر زمانا الا ان يدعى ان استعمال صيغة
الفعل في تلك الافعال مجاز كما في غير الحادثة اقول اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم اقول يعني ان خبر كان شبيه
بالمفعول وهو مندرج في نحوه الا انه ليس قيدا للفعل وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل الذي هو مسند
صورة قيد للخبر الذي هو مسند حقيقة اقول ايضا وضع الباب في ذكرا ولان الاسم والخبر في باب كان مبتدا

فقوله

حدوث

الزجية الدفع برفق هذا في الصحاح

اقول